



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" خدمات الأعمال "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزايمة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (خدمات الأعمال)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع خدمات الأعمال

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1): تعريفات
- 8..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع خدمات الأعمال الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3): أعلى 10 قطاعات إقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع خدمات الأعمال
- 11..... جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع خدمات الأعمال من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 12..... جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع خدمات الأعمال من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع خدمات الأعمال
- 13..... الشكل (2): مدخلات قطاع خدمات الأعمال حسب مصدر المدخل (مصنع المحلي والمستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (خدمات الأعمال)

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما ظهر في جداول المدخلات والمخرجات التي تم بناءها بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني الى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع خدمات الأعمال استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي 2.14% .
- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات الأعمال في الإنتاج الكلي 1.31%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع خدمات الأعمال 11.97% ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات الأعمال في تعويضات العاملين 1.61%.
- كان قطاع خدمات الاتصالات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع خدمات الأعمال.
- كان قطاع العقارات (المحلي) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع خدمات الأعمال نسبة إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع المعدات المنزلية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع خدمات الأعمال نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى فإن النظام المصرفي المتطور يحسن من كفاءة القرارات المالية، ويوزع الموارد بشكل أفضل، ويضمن إستقرار تدفق الأموال لمختلف القطاعات الاقتصادية ويسارع في العوامل المؤدية إلى النمو، كما يوجد علاقة إرتباط قوية بين مستوى التطور المصرفي وتحقيق النمو الاقتصادي لأن خدمات هذا النظام الشاملة في الدفع وتسهيل التجارة وتقديم الإئتمان والإستثمار تسهم في تنشيط الاقتصاد وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة تنموية للقطاع المصرفي، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع المصرفي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

ويشكل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الاقتصاد الأردني جزءاً مهماً في الخارطة القطاعية حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع خدمات الأعمال استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ويتمثل نشاطه في :

- تأجير معدات النقل البري.
- إستئجار معدات النقل المائي (إستئجار الزوارق والسفن التي لا يشغلها عامل).
- إستئجار معدات النقل الجوي (إستئجار الطائرات التي لا يشغلها عامل).
- إستئجار الآلات والمعدات الزراعية التي لا يشغلها عامل.
- إستئجار آلات ومعدات الإنشاء والهندسة المدنية.
- إستئجار آلات ومعدات المكاتب (بما في ذلك آلات الحاسب الإلكتروني).
- إستئجار آلات ومعدات البحث عن البترول و إستخراجه.
- إستئجار آلات ومعدات أخرى غير مصنفة في مكان آخر.
- إستئجار السلع الشخصية والاسرية غير المصنفة في موضع اخر.
- الخبرة الإستشارية في مجال المعدات.
- البحث والتطوير في مجال العلوم الطبيعية والهندسية.
- البحث و التطوير التجريبي في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية.
- الأنشطة القانونية.
- الأنشطة المحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الاستشارية الضرائبية.
- بحوث السوق وإستطلاعات الرأي العام.
- أنشطة الخبرة الإستشارية التجارية والإدارية.
- الأنشطة المعمارية والهندسة وما يتصل بها من إستشارات تقنية.
- الإختبار و التحليل التقنيين.
- الإعلان.
- الأنشطة التجارية الأخرى غير المصنفة في مكان آخر.

أهم مؤشرات قطاع خدمات الأعمال:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي 17.83% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي 2.14% محتلاً بذلك المرتبة 12 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للإقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال 10.28% من مجموع الإنتاج الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع خدمات الأعمال المرتبة 3 من أعلى القطاعات الفرعية للقطاع الرئيسي مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 12.71%، والمرتبة 20 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.31%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع خدمات الأعمال 11.97% ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال محتلاً بذلك المرتبة الثالثة.

المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 1.52% للقطاعات الفرعية لخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية و 98.48% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لم يساهم قطاع خدمات الأعمال مع كل من قطاع العقارات وملكية دور السكن في الصادرات الوطنية.

المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 11.06% لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال و 88.94% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع خدمات الأعمال المرتبة 2 من مساهمة القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في تعويضات العاملين والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 14.55%, والمرتبة 15 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.61%.



جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع خدمات الأعمال الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81 قطاعاً
الناتج المحلي الإجمالي	12
الإنتاج الكلي	20
تعويضات العاملين	21

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات إقتصادية إستخداماً لإنتاج قطاع خدمات الأعمال:

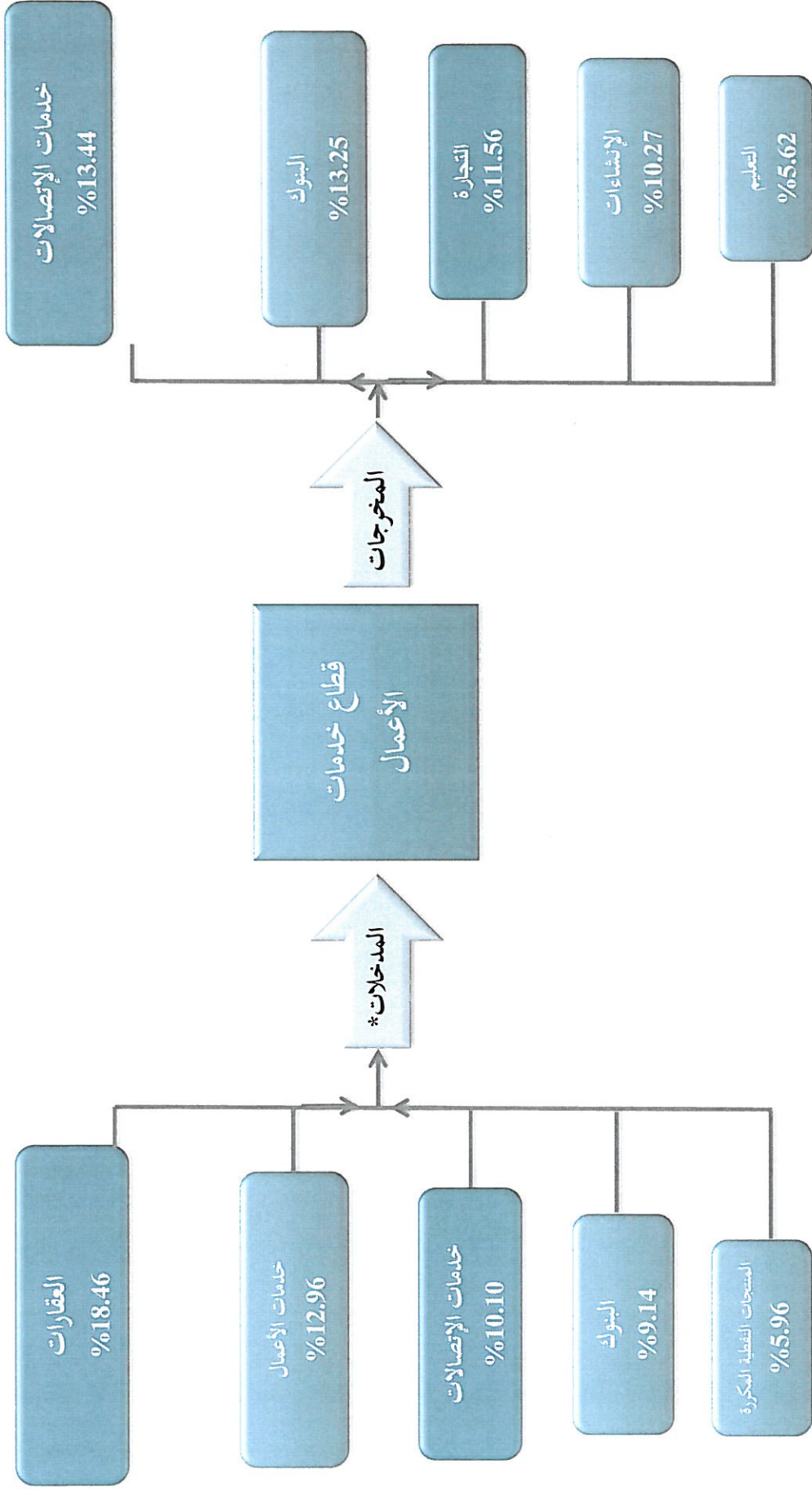
الرقم	القطاعات الإقتصادية	نسبة الإستخدم (%)
1	خدمات الإتصالات	13.44
2	البنوك	13.25
3	التجارة	11.56
4	الإنشآت	10.27
5	التعليم	5.62
6	خدمات الأعمال	2.51
7	المنتجات الصيدلانية	2.33
8	الفنادق والمطاعم	1.68
9	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية	1.63
10	خدمات مالية أخرى	1.59
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	85.76
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	14.24
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات إقتصادية إستخداماً لإنتاج قطاع خدمات الأعمال. وتبين إستخدام القطاعات من إنتاج قطاع خدمات الأعمال، حيث احتل قطاع خدمات الاتصالات المرتبة الأولى مستخدماً من إنتاج قطاع خدمات الأعمال بنسبة 13.44%، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية بنسبة 13.25%، وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 11.56%. أما قطاع خدمات مالية أخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.59%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع خدمات الأعمال ما بين الإستهلاك الوسيط بنسبة 85.76%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 14.24%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع خدمات الأعمال



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع خدمات الأعمال من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	العقارات	18.46
2	خدمات الأعمال	12.96
3	خدمات الإتصالات	10.10
4	البنوك	9.14
5	المنتجات النفطية المكررة	4.99
6	خدمات أخرى	4.80
7	الطباعة والنشر	4.66
8	الإنشاءات	3.99
9	الكهرباء	3.40
10	التجارة	2.83
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	90.96
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	9.04
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات إقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع خدمات الأعمال. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع العقارات المرتبة الأولى بنسبة 18.46%، وجاء قطاع خدمات الأعمال (مستهلكاً من إنتاج نفسه) في المرتبة الثانية بنسبة 12.96%. أما قطاع التجارة جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 2.83%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع خدمات الأعمال من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المعدات المنزلية	2.12
2	صناعة الملابس	1.89
3	صناعة الأحذية	0.97
4	صناعة السكر والحلويات	0.86
5	المنتجات الجلدية	0.84
6	صناعة الأسمدة والمبيدات	0.71
7	الطباعة والنشر	0.29
8	صناعة الصابون والمنظفات	0.25
9	صناعة المنسوجات	0.24
10	الصناعات التحويلية الأخرى	0.24
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	9.04
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	90.96
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع خدمات الأعمال. وقد احتلت المعدات المنزلية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع خدمات الأعمال بنسبة 2.12%. وقطاع صناعة الملابس المرتبة الثانية بنسبة 1.89%. وفي المقابل، احتل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى المرتبة العاشرة بنسبة 0.24%.

الشكل (2) مدخلات قطاع خدمات الأعمال حسب مصدر المدخل (مصنع المحلي والمستورد)

